النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع إشارة خاصة إلى تجارب منتخبة

أ. م. د. محمد علي جاسم/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/الاقتصاد
الباحث/ كاظم جابر عبد

المستخلص :

بعد نجاح الاصلاحات الكنزية في انقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار وتطبيق مفاهيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية انعاش الطلب الكلي لتحقيق اغراض السياسات الاقتصادية الكلية التي رسم اطارها الاقتصادي (جون كنز) بنظرية الطلب الفعال ، مما أنشأ دوراً جديداً للدولة مبتعداً عن المفاهيم الكلاسيكية . قد ادى انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة الى طور الدولة المتداخلة ان ازدادت وظائفها الاجتماعية فقد اصبحت مسؤولة عن رفع مستوى معيشة الطبقات ذات الدخول المحدودة بصورة خاصة والطبقات الاخرى بصورة عامة وذلك عن طريق التوسع في تقديم الخدمات العامة ومنها النفقات التحويلية الاجتماعية لمواجهة حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة .وفيما يخص الاقتصاد العراقي فقد اتسع حجم النفقات التحويلية بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لمتطلبات العدالة الاقتصادية حيث تم عن طريق التشريعات البرلمانية تأسيس عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات كوزارة حقوق الانسان ووزارة الهجرة والمهجرين وهيئة المساءلة والعدالة ومؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي. فأصبحت الدولة مسؤولة عن محاربة التخلف الاقتصادي والاجتماعي بواسطة تهيئة رؤوس الاموال اللازمة والتخصيصات الكافية لتحقيق موضوعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعادة التوازن بين فئات المجتمع. والنفقات التحويلية الحكومية تخضع الى عوامل خارج نطاق التحليل الاقتصادي مثل العوامل السياسية والايدلوجية والتي تتصل بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتستعمل الحكومة سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها على الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية او عن طريق النفقات العامة كما حدث ابان ازمة الكساد العالمي للفترة من (١٩٢٩-١٩٣٣)، والتي ازدادت فيها البطالة الى ان اصبحت هناك جيوش من العاطلين والجائعين والتي هددت بالانقلاب على النظام الرأسمالي وانهائه كنظام دولة.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ النفقات التحويلية- توزيع الدخل- عدالة التوزيع- المنح- المساعدات- مقياس لورنز - مؤسسة الشهداء- الاعانات الاجتماعية .

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢١ العدد ٨٢
الصفحات ٣٣٣-٣٥٠

* البحث مستل من رسالة ماجستير

اولاً : تعريف النفقات العامة public expenditures :

النفقة العامة : هي عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى مؤسساتها العامة والتي تنتسب لها من اموالها بقصد اشباع حاجة عامة. (١)

ونستخلص من التعريف السابق ان عناصر النفقة العامة هي ثلاثة : (٢)

١- النفقات العامة تحتم استعمال مبلغ من النقود تدفعه الدولة للأفراد مقابل خدماتهم في تسيير المرافق العامة والنقود وهي الوسيلة الطبيعية التي يجري بواسطتها الانفاق ، وقد حلت النفقة العامة في الدول الحديثة محل الطرائق والوسائل الاخرى التي كانت الدول تستعملها فيما مضى مثل ارغام الفرد على العمل بالسخرة بدون اجر ، او حصولها منهم على ما تحتاج اليه عيناً دون ان تدفع ثمناً.

٢- العنصر الثاني في النفقة العامة هو ان الشخص الذي يستعمل ذلك المبلغ شخصاً ادارياً ، ويقصد بالشخص الاداري الدولة او احدى مؤسساتها العامة ولا تعد نفقة عامة ، والمبالغ التي يصرفها الافراد او الجماعات الخاصة ولو صرفت لمنفعة عامة مادامت لم تدخل الذمة المالية للدولة او احدى الهيئات العامة العائدة لها ، مثلاً تقديم شخص دار ملكاً له متبرعاً بها لا تخاذها مدرسة او مستوصفاً أو مسجداً ... الخ.

٣- العنصر الثالث ان يكون الغرض من النفقة العامة سد حاجة عامة ، لان المصدر الاساسي للأموال المستعملة في تسديد النفقة هو الضرائب ولما كان الافراد متساوين امام الضرائب فيجب ان يتساووا ايضاً في النفع الناتج من الانفاق العام وذلك بأن تكون النفقة سداداً لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة .

ثانياً : الاساس والحاجات التي تحدد النفقات العامة the basic and needs :

يتبين من خلال استعراض عناصر النفقة العامة ان اساس تحديد النفقة العامة هو المنفعة العامة وهي من النظريات الاساسية في القانون الاداري ، وهي في تطور مستمر ، وتختلف حدودها باختلاف العصور واختلاف الدول الخاضعة للمؤثرات السياسية والقانونية والاجتماعية ومن المتفق عليه بين الكتاب أن هناك حاجات عامة يعد الانفاق عليها انفاقاً عاما واهمها : (٣)

١- الحاجات التي تستدعي طبيعتها ومقتضيات الحياة الاجتماعية ان تقوم الدولة بإشباعها ولا يمكن ان تتخلى عنها والا اخلت بواجبها واهمها الدفاع الخارجي والامن الداخلي والقضاء .

٢- حاجات تقوم الهيئات العامة بقضائها لكي تتيح اشباعها لعامة الناس لأهميتها الاساسية لحياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاخلاقية وذلك اذا كان ترك تلك الحاجات الى الجهود الخاصة او القطاع الخاص يحرم منه عامة الناس لارتفاع تكاليفه كالتعليم ووسائل المواصلات .

٣- حاجات ذات نفع عام غير مباشر كإعانة الفقراء وتقرير معاش العجزة والمسنين والارامل واليتامى والعاطلين عن العمل ، تطبيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعي .

٤- تطور الافكار بعد الحرب العالمية الثانية ، واصبح كثير من كتاب المالية ورجال السياسة يرون ان توفير العمل المتصل لكل فرد في المجتمع يعد من الوظائف الاساسية للدولة .

اذن يتبين من خلال التعرف على الاساس والحاجات التي تحدد النفقات العامة ان الغرض من الانفاق العام هو اشباع حاجات عامة ونخلص الى ان تحديد حدود النفقات العامة يكون بتحديد الحاجات العامة ، وتعد ميزانية الدولة المرأة التي تعكس لنا تخمين النفقات العامة ، واثرها على الاقتصاد القومي بصفة عامة واختلافها من دولة الى اخرى تبعاً للنظرة والفلسفة الاقتصادية التي تأخذ بها كل دولة وتبعاً للمسؤوليات التي تتحملها الدولة على وفق المبادئ والافكار السياسية التي تعتنقها .

ثالثاً : التقسيمات العلمية للنفقات العامة : scientific divisions

يمكننا تقسيم النفقات العامة التي تقوم بها الدولة على عدة تقسيمات تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها اليها : (٤)

أ- من حيث دوريتها وانتظامها : تقسم النفقات العامة على وفق هذا الاساس الى نفقات عامة عادية واخرى غير عادية .

فالنفقات العادية : normal expenditures هي التي تتجدد كل مدة زمنية معينة ولما كانت مدة الميزانية سنة واحدة فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية اذا تكررت كل سنة كرواتب الموظفين ومصاريف تحصيل الايرادات .

اما النفقات غير العادية : non normal expenditure فتكون غير مكررة كنفقات منكوبي الزلزال او الحرائق او الفيضانات او الاوبئة او حرب فرضت على البلد، وغيرها ودورية النفقات العامة تمكن الحكومة من تقديرها تقديراً يقرب من الصحة وتدبير ما يلزم لسدادها من الايرادات العادية واهمها الرسوم والضرائب .

ب- من حيث اثارها (نفقات منتجة وغير منتجة)

المنفعة المنتجة : هي النفقة التي لها مردود مالي كنفقات السكك الحديدية .

المنفعة غير منتجة : اذا لم تأت بإيراد كنفقات انشاء وصيانة الطرق .

رابعاً: صور النفقات العامة : kinds of public expenditures

تتخذ النفقات العامة ، مهما تعددت اوصافها او اختلفت اغراضها احد اشكال الاربعة الاتية : (٥)

١- اجور ومرتبات لموظفي ومستخدمي الدولة ، العاملين منهم او المتقاعدين .

٢- اثمان للسلع التي تبتاعها الدولة وهي تشبع الحاجات العامة .

٣- اعانات تقرر في ضوء اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

٤- اقساط وفوائد القروض العامة (الدين العام) .

خامساً : قواعد النفقات العامة : roles of public expenditures

ان القواعد التي يخضع لها الانفاق الحكومي هي :١- قاعدة المنفعة ٢- قاعدة الاقتصاد ٣- قاعدة الترخيص ، وسنوضحها بإيجاز : (٦)

١- قاعدة المنفعة BENEFIT : يجب ان يهدف الانفاق الحكومي الى تحقيق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة ، فالدولة ، كالأفراد لا يجوز لها ان تنفق على امور لا يرجى منها نفع .

٢- قاعدة الاقتصاد ECONOMY : وتتضمن هذه القاعدة وجوب تجنب التبذير في النفقات العامة لان

تبرير هذه النفقات يتمثل فيما تحققه من منفعة اجتماعية ولا يمكن تصور قيام منفعة نتيجة الانفاق التبذيري.

٣- قاعدة الترخيص : license وتعني هذه القاعدة ان النفقة العامة تصرف بواسطة هيئة او مؤسسة عامة ويجب ان تصرف من خلال اذن سابق من الجهة المختصة (السلطة التشريعية).

سادساً : ظاهرة ازدياد النفقات العامة :

the phenomenon of the increase in public expenditures

تعد ظاهرة زيادة النفقات العامة ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول على السواء متقدمة كانت ام في طور النمو، وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، وقد يحدث في سنة ما ان لا تزداد النفقات العامة او انها تنخفض، ولكن ذلك لا تحل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لزيادة النفقات العامة ، ويجب ان نشير ايضاً الى ان درجة الزيادة في النفقات العامة تختلف تبعاً للمكان والزمان ولكن يمكن القول بصورة عامة ان درجة الزيادة كانت بطيئة حتى سنة ١٩١٤ الا انه منذ هذا التاريخ قد تلاحقت سرعة هذه الزيادة مما رتب اثاراً مهمه ليس فقط بالنسبة للمالية العامة بل للمجتمع بأكمله .

ولقد كان الاقتصادي الالماني فاكنر (WAGNER) اول من استطاع ملاحظة هذه الظاهرة منذ عام ١٨٩٢ ولذا يطلق عليها (قانون فاكنر) (قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام) وبصورة خاصة نشاط الدولة او قانون التوسع المستمر للحاجات المالية [٧].

سابعاً: تقسيم النفقات العامة : the division of public expenditures

١- بحسب اغراضها :

تستهدف النفقات العامة اغراضاً متعددة يمكن تقسيمها على : [٨]

أ- النفقات الادارية : administrative expenditures وتتضمن الاموال التي يتم انفاقها على تهيئة الجهاز الاداري وجعله قادراً على اداء الخدمة العامة بصورة منتظمة .

ب- النفقات الاقتصادية : economic expenditures وتتضمن الاموال التي يتم انفاقها من اجل تحقيق اهداف اقتصادية ومثالها الانفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة والامكانيات للمشاريع .

ت- النفقات الاجتماعية : social expenditures وتتضمن النفقات العامة التي يتم انفاقها لتحقيق اهداف اجتماعية ومثالها الانفاق على التعليم ، والصحة ، والضمان الاجتماعي ، وغيرها .

ث- النفقات المالية : financial وتتضمن النفقات التي يتم انفاقها لسداد الفوائد واقساط الدين العام .

ج- النفقات الحربية : وتشمل نفقات برامج التسلح والقوات المسلحة سواء كانت معدة للامن الداخلي والامن الخارجي .

٢- بحسب نطاق سريانها :

تنقسم النفقات العامة بحسب هذا التقسيم على نفقات مركزية واخرى محلية واقليمية ، فالمنفعة العامة

تعد مركزية اذا كانت موجهة الى صالح المجتمع ومثالها نفقات الدفاع ، وتعد نفقات محلية اذا كانت موجهة لصالح مجتمع اقليم معين من اقليم الدولة ومثالها ايصال الماء والكهرباء لمواطن الاقليم او حصة الاقليم من النفقات العامة للدولة ويرى بعض كتاب المالية العامة من موضوع تقسيم النفقات العامة بحسب نطاق سريانها ، حيث تعد نفقات مركزية اذا وردت في الميزانية العامة ، ومحلية اذا وردت في ميزانية الاقليم [٩]

٣- بحسب مقابلها :

وما يهمنا في بحثنا هذا هو هذا النوع من التقسيم حيث وفقاً لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات على نوعين هما :

١- النفقات الحقيقية .

٢- النفقات غير الحقيقية .

ومن كتاب المالية ما يسميها نفقات حقيقية غير ناقلة ونفقات تحويلية ناقلة (TRANS FERT)[١٠] والنفقات الحقيقية (غير ناقلة) هي تلك النفقات التي تؤدي الى خلق سلع وخدمات وتكون منتجة حيث انها تحدث زيادة في الدخل القومي [١١] اما النفقات التحويلية (الناقلة) فتعد غير منتجة مثالها الاعانات بأشكالها المختلفة وفوائد واقساط الدين العام [١٢] ومن الكتاب من يعدها منتجة لأنها تعمل على زيادة القدرة الانتاجية للمنشآت القائمة وهذا يعني ان هذا النوع من النفقات (الناقلة) تنتج اثارها المباشرة على الانتاج القومي من خلال رفع الطلب الفعال ، مما يؤدي الى حث المنشآت الانتاجية على زيادة الانتاج . [١٣]

ثامناً : النفقات التحويلية (الناقلة) : [١٤]

وما يهمنا من بحثنا هذا هو النفقات التحويلية ودورها من اعادة توزيع الدخل القومي لذا سنتطرق الى تقسيمها من حيث اهدافها وهي كالاتي :

١- نفقات تحويلية اجتماعية .

٢- نفقات تحويلية اقتصادية .

٣- نفقات تحويلية مالية .

١- النفقات التحويلية الاجتماعية : وهي تلك النفقات التي تستهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال رفع مستوى حياة بعض افراد المجتمع وفئاته ومثال ذلك اعانات البطالة والتأمينات الاجتماعية التي تمنحها الدولة في حالات العجز والشيخوخة والمرض والدعم الذي تقدمه لبعض المنشآت كوسيلة لخفض اسعار منتجاتها من السلع الاساسية اللازمة لحياة الناس وبعد عام (٢٠٠٣) وما صاحب ذلك من تغيير في الدولة العراقية وتأسيس مؤسسات العدالة الانتقالية ومثالها وزارة حقوق الانسان ووزارة الهجرة والمهجرين ومؤسستين الشهداء والسجناء السياسيين والتي تم تخصيص مبالغ كبيرة من حجم الموازنة العراقية تحت بند النفقات التحويلية الناقلة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي .

٢- النفقات التحويلية الاقتصادية : وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي ومثال ذلك ما تقدمه الدولة من اعانات لبعض المنشآت الانتاجية يتكفل لها حداً ادنى من العائد يمكنها من

الاستمرار في الانتاج بسبب أهميتها للاقتصاد القومي ومثال ذلك ايضاً ما تقدمه الدولة من اعانات بهدف تحقيق استقرار الاسعار وضمان مستوى معيناً من الدخل لمنتجي السلع الزراعية ومنها ايضاً اعانات سعر العجز لدى بعض المنشآت .

٣- اما النفقات التحويلية المالية : فهي النفقات التي تتضمن معالجة فوائد الدين العام والقروض .

تاسعاً : اثر النفقات التحويلية في حسابات الناتج الاجتماعي القومي :

هناك اتفاق عام بين المتخصصين في الحسابات القومية بأن لا يدخل في حساب الناتج القومي_مبلغ النفقات التحويلية وذلك لتحاشي الازدواج في الحسابات فاذا اضفنا الى انتاج القطاع الخاص النفقات التحويلية من القطاع العام فأنه ينتج عن ذلك حساب هذه المبالغ مرتين ، مرة ضمن دخول المحولين الذين سمحت مدفوعا تم بتحويلها واخرى ضمن ميزانية الدولة ، علماً ان هذه المبالغ لا تعد اضافة ثابتة لحجم السلع والخدمات المتاحة . (١٥)

عاشراً : الدخل القومي والدخل الفردي : هو مجموع المبالغ والايرادات التي تحصل عليها الدولة

خلال سنة وتكون دخل سنوي دخل سنوي ، اما الدخل الفردي فهو ما يحصل عليه الفرد من مبالغ نقدية او عينية خلال سنة .

ويبلغ الدخل القومي العراقي حوالي (٣٦) بليون دولار ونصيب حصة الفرد العراقي) ١٢٠٠) دولار سنوياً الى (١٠٠) دولار شهرياً ونسبة نمو الاقتصاد العراقي هي صفر% ومعدل يبلغ ٥٠% . (١٦)

وتعد مسألة توزيع الدخل القومي من اهم الانشغالات في علم الاقتصاد واكثرها حساسية لصلتها الوثيقة بكل من الاوضاع السياسية والاجتماعية ويميز الاقتصاديون عادة بين كل من التوزيع الاولي للدخول وهو نتاج عوائد عناصر الانتاج المختلفة اذا تركت دون تدخل الدولة ، واعادة توزيع الدخول الناجمة عن تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد (عن طريق اساليب قسرية مثل التأميم او الاصلاح الزراعي او تنظيم الاسعار) او التدخل غير المباشر (عن طريق الضرائب والانفاق الحكومي والاعانات الاجتماعية العينية والنقدية) . (١٧)

حادي عشر : أهمية توزيع الدخول :

لقد اكد الاقتصادي الانكليزي المشهور دافيد ريكاردو (David Ricardo) في مقدمة كتاب ((مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة)) ان تحديد القوانين التي تنظم التوزيع (الهزل) هي المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد السياسي ، يدعم ذلك قول الاقتصادي الامريكي (جون كينيث جلبرت) john Kenneth Galbraith انه لا توجد مسألة في الاقتصاد السياسي اهم من الانعكاسات المترتبة على اجراءات توزيع الدخل .

ويصف الاقتصادي السويدي جان تنجرن (Jan Tinbergen) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد مسألة التوزيع بأنها العمود الفقري للسياسة الاقتصادية وان لا حظ غياب تغير علمي مقبول لا اتجاهات التوزيع في الدول المختلفة بسبب اهمال الاقتصاديين بهذه المسالة فترة طويلة غير ان الاهتمام بقضايا توزيع الدخول ومستويات الفقر قد شهد زخماً كبيراً في اواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين .

ولكن الاهتمام بقضايا التوزيع في الدول الصناعية المتقدمة لم يقابله اهتمام مماثل في الدول النامية التي لا زالت تشهد اكبر مستويات عدم العدالة في توزيع الدخول (١٨)

ثاني عشر : الاساليب العلمية لقياس توزيع الدخل القومي :

من ابرز ادوات القياس المستخدمة بواسطة علماء الاقتصاد والاحصاء لقياس مدى عدالة توزيع الدخول في بلد ما هما : [١٩]

١- منحنى لورنز : LORENZ CURVE

٢- معامل جيني : GINI COEFFICIENT

١- طريقة منحنى لورنز : وتتسم هذه الطريقة باستخدام منحنى لورنز (LORNZ CURVE) وهي الطريقة الشائعة لتمثيل درجة العدالة في توزيع الدخول بياناً ، ويمثل الاحداثي السيني المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الوحدات (اسر او افراد) المقابلة للفئات الداخلية ويمثل الاحداثي الصادي المتجمع الصاعد للنسب المئوية لمجموع الدخول المتحققة ضمن تلك الفئات ويمثل خط (٤٥) خط التساوي المطلق في توزيع الدخول كما موضح في الرسم البياني يؤشر منحني لورنز ابتعاده عن خط المساواة مما يشير الى وجود تفاوت في الدخول وتزداد حده التفاوت كلما ابتعد المنحنى عن خط المساواة والعكس صحيح ايضاً. [٢٠]

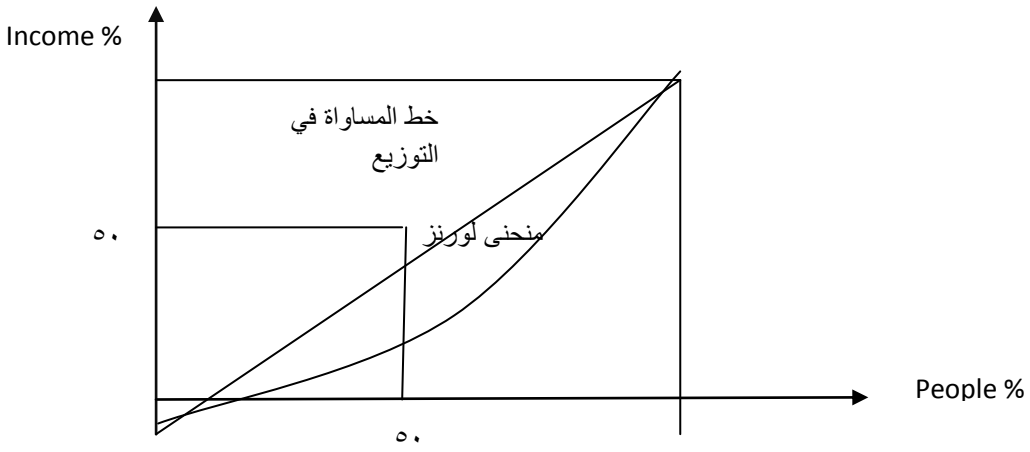

(١) معامل جيني : بينما يستخدم منحنى لورنز لقياس التفاوت في توزيع الدخول فأن معامل جيني يعطينا قيماً رقمية من خلال المقارنة بين منحي لورنز وخط المساواة في التوزيع ، حيث ان ابتعاد منحنى لورنز عن خط المساواة يشير الى وجود التفاوت .

اما معامل جيني فانه يقيس مقدار التفاوت رقمياً حيث انه يعبر عن نسبة المساحة المحصورة ما بين منحنى لورنز وخط المساواة في التوزيع .

المساحة المظللة معامل جيني = المساحة الكلية للمثلث

ثالث عشر : مراحل توزيع الدخل القومي : [٢١]

أ- التوزيع الاولي (الوظيفي) : التوزيع الاولي للدخل هو (توزيع الانتاج بين الذين شاركوا في العملية الانتاجية ويسمى الدخل الموزع على هذا الاساس (بتوزيع الدخل حسب عناصر الانتاج او حسب مصادر

الدخل) ويدعى ايضاً بالتوزيع الوظيفي للدخل.

ب- التوزيع الشخصي للدخل : وهو المقياس الاكثر شيوعاً في الاستخدام لدى الاقتصاديين ويمثل مجموع الدخول المستلمة من قبل الافراد او العوائل بغض النظر عن الطريقة التي تتم بواسطتها الحصول على ذلك الدخل ، سواء أكانت من الاستخدام ام من مصادر اخرى مثل الفائدة والارباح والايجارات والهدايا والارث .

اما العوامل التي تحدد توزيع الدخول الشخصية فهي :

١- التفاوت بين الافراد في قيمة المواهب والمهارات التي يمتلكونها ومدى الرغبة في استخدامها .

٢- التفاوت في كمية ما يمتلكه الافراد من الثروات المقلة للدخل .

رابع عشر : توزيع الدخل واعادة توزيعه في التطور الاقتصادي الاسلامي :

يتركز مفهوم الاسلام في موضوعه تفاوت دخول الناس كسنة كونية ، حيث يرفع هذا التفاوت الى قدرات الافراد ومقدار ما يبذلونه من جهد وعمل فيقول الله عز وجل شأنه في ذلك ((وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما اتاكم)) وكذلك قوله تعالى ((أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضكم فوق بعض)) فالهدف من التفاوت في الارزاق هو الابتلاء وتسخير العمل والنظام حتى تقوم الحياة ، فالناس متفاوتون في قدراتهم ومهاراتهم وجهودهم ومن ثم لابد ان تختلف اعمالهم وما يبذلونه ومن ثم تختلف عوائدهم ودخولهم . [٢٢]

خامس عشر : مراحل توزيع الدخل والثروة في الاسلام : [٢٣]

١- التوزيع المبدئي للثروة : ويتم هذا التوزيع عن طريق التملك ،حيث يقر الاسلام الملكية الخاصة وذلك وفقاً لشروط واجراءات محددة ، وذلك بناءاً على مبدأ (ان المال مال الله والبشر مستخلفون فيه) ايضاً ينظم الاسلام استثمار الملكية التي منه بمجموعة من القواعد والقيود بما يتضمن توفير احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهية لا فراده ، كما ان الاسلام يقر الملكية العامة ، بهدف تحقيق غايات مبينة منها تحقيق التوازن بين الافراد من الجيل الواحد ، ثم تحقيق التوازن بين الاجيال المتعاقبة ، تحقيق تنمية المجتمع المسلم .

٢- توزيع الدخول على عوامل الانتاج : وهذه المرحلة يتم فيها توزيع الدخول على عوامل الانتاج المشاركة في العمليات الانتاجية في المجتمع .

٣- اعادة توزيع الدخل : وفي هذه المرحلة يتم اجراء بعض التغيرات على التوزيع القائم للدخل والثروة او ما يسمى اعادة توزيع الدخل لصالح فئات على حساب فئات اخرى من خلال الية الخمس، الزكاة، النذور ... الخ .

سادس عشر : تجارب مختارة :

سيتم تناول ثلاث تجارب مقاربة لتجربة مؤسسة الشهداء في العراق ، والتجربة الاولى هي تجربة دولية (مؤسسة الشهداء والمضحين في الجمهورية الاسلامية في ايران) والتجربة الثانية وهي عربية تجربة وزارة المجاهدين في جمهورية الجزائر وتجربة محلية هي تجربة وزارة الشهداء والمؤتلفين في اقليم كردستان ، وسنتناولها بصورة موجزة .

١- مؤسسة الشهداء والمضحين في جمهورية ايران الاسلامية :

تعرف ايران قديماً ببلاد فارس وهي بالمرتبة (١٨) في العالم من حيث المساحة ويبلغ عدد سكانها (٧٥) مليون نسمة ومركزها الرابع في العالم من حيث حجم الاحتياطي من النفط والغاز ، وتعد ثاني اكبر مصدر للنفط في العالم وفي عام ٢٠٠٥ انفقت (٤) مليار دولار على شراء الوقود ، وذلك بسبب عدم ترشيد الاستهلاك المنزلي وارتفاع معدلاته ويبلغ متوسط انتاج النفط اليومي في ايران اربعة ملايين برميل يومياً ، اما الغاز الطبيعي ففي عام (٢٠٠٤) كانت مرتبة ايران البلد الثالث في العالم في تحويل الغاز السائل من استخدام تكنلوجيا محلية اما الطاقة الكهربائية فسعتها ٣٣٠٠٠ ميغا واط يتم توليدها بنسبة (٧٥%) من الغاز الطبيعي و (١٨ %) من النفط و (٧) من الطاقة الكهرومائية ونجحت ايران من احتلال المركز (١٢) من قائمة الدول المصنعة للسيارات في عام ٢٠٠٩ ومع ذلك يشهد الاقتصاد الايراني من عدة مشاكل شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان النامية ومن ابرزها الاتي : [٢٤]

١- وصول معدل التضخم الى نحو (٤٠%) في بعض الصناعات .

٢- وصول معدل البطالة الى نحو (١٤.٦%) في ظل مجتمع يشكل الشباب دون (٢٤) عاماً اكثر من نصف سكانه (٣٧ مليوناً من اصل ٦٢ مليون) حسب احصائية عام ٢٠١٠ .

٣- وصول الديون الخارجية الى ٢٠.٥ مليار دولار .

٤- يشهد الريال الايراني تراجعاً امام الدولار الامريكي من ٥٠٠٠ ريال خمسة الاف ريال الى ٨٥٠٠ ثمانية الاف ونصف ريال مقابل الدولار الامريكي عام ١٩٩٩ .

٥- يبلغ متوسط حصة نصيب الفرد من الدخل ٣٦٠٠ دولار سنوياً اي حوالي ٣٠٠$ شهرياً ويبلغ معدل نمو الاقتصاد الايراني ٥% سنوياً .

وقد تأسست مؤسسة الشهداء وشؤون المضحين في ايران بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ وقد اكد قانون المؤسسة في فصله الرابع الفقرة (٣) منه على تحقيق المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم ، وتوفير الخدمات الصحية والسلامة وعملت هذه المؤسسة على الاستفادة من الموارد البشرية الصالحة على جميع المستويات وخاصة الاتصال المباشر مع المجتمع ، فهي تهتم بتقديم الرعاية العلمية والصحية والاجتماعية للمشمولين بأحكام قانون هذه المؤسسة للفئات العمرية من المرحلة التمهيدية وحتى الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه .

٢- الجزائر : وتقع الجزائر في شمال قارة افريقيا ولها ساحل كبير على البحر الابيض المتوسط وتبلغ مساحتها حوالي (٢.٣٨١.٧٤١) كم٢ ويبلغ عدد سكانها حسب احصاء جانفي لعام ٢٠١٣ حوالي ٣٨.٧٠٠٠٠٠ نسمة ويبلغ الدخل القومي الجزائري حوالي (١٠٥) بلايين دولار وحصة الفرد من الدخل القومي (٣١٠٠) دولار سنوياً اي ٢٥٠ دولار شهرياً ونسبة نمو الناتج القومي (٩%) ومعدل الغلاء نسبة (٤%) وتبلغ نسبة الشباب الذين تقل اعمارهم عن ٢٥سنة حوالي نصف السكان الجزائري وتلقب الجزائر ببلد

المليون ونصف المليون شهيد بنسبة لعدد شهداء الثورة الجزائرية التي دامت معركة التحرير مع الاحتلال الفرنسي لمدة (٧) سنوات ونصف ، ويعالج قانون المجاهد الشهيد الجزائري المشاركين في حرب التحرير الوطني الجزائري ضد المستعمر الفرنسي للفترة من عام (١٩٥٤-١٩٦٢) وقد تم تشريع هذا القانون عام ١٩٦٣ وحصلت عليه عدة تعديلات لغاية وقتنا الحاضر ، وقد اكد هذا القانون على منح الامتيازات المادية للمشمولين بأحكام هذا القانون وهذا ما نص عليه قانون المالية الجزائري لسنة ٢٠٠٩ المادة (٢٥) حيث تم منح : [٢٥]

١- تمنح ٤٠ نقطة على كل سنة مشاركة في حرب التحرير الوطني للمجاهدين الذين لا يتجاوز دخلهم ثلاث مرات الاجر التقاعدي الوطني المضمون .

٢- تحول منة التقاعد للمجاهد كلياً الى ذويه في حالة وفاته .

٣- تخصص لهم الدولة ٢٠% من كل حصة سكنية او من قطع الاراضي المخصصة للبناء تخفيض نسبة ايجار الوحدات السكنية بنسبة ٢٠% - ٤٠% وتخفيض نسبة ٤٠% عن كل عملية شراء سكن .

٤- الاولوية في منح الاراضي للفلاحين .

٥- الاولوية في الاستفادة من منح القروض .

٦- الاستفادة من الاعفاءات الحكومية .

٣- تجربة أقليم كردستان – العراق :

كردستان العراق كيان اتحادي في العراق وحدد اللغتين العربية والكردية كلغات رسمية مشتركة ، ويتمتع الاقليم بديمقراطية برلمانية مع التجمع الاقليمي الذي يتكون من (١١١) مقعداً والرئيس الحالي هو مسعود برزاني الذي انتخب في بداية عام (٢٠٠٥) واعيد انتخابه في عام (٢٠٠٩) ويضم الاقليم ثلاث محافظات هي دهوك واربيل والسليمانية وتضم حوالي (٤٠٠٠٠٠) كم٢ ويبلغ سكان كردستان حوالي (٤) مليون نسمة وقد اهتمت حكومة كردستان بالجانب التعليمي حيث ان هنالك (١٦) جامعة واهتمت بتنمية الموارد البشرية بصورة خاصة حيث ان هنالك جامعة باسم جامعة التنمية البشرية، مما يدل اهتمام حكومة الاقليم بتطوير الموارد البشرية كونها المورد الذي لا ينضب بعكس الموارد المادية الاخرى، فهناك الكثير من الامثلة على دول لا تمتلك موارد مادية لكنها من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية استطاعت ان تحقق معدلات نمو عالية مقارنة بالاقتصادات الاخرى كاليابان والصين والهند وماليزيا، وبقية بلدان شرق اسيا.

وقد تحقق ذلك من خلال نبذ العنف واشاعة الاستقرار والامن وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية مما عملت على التقليل من حدة التفاوت من دخول افراد المجتمع ومحاولة التقليل من نسبة الفقر وتقليل نسبة البطالة، وفي كردستان تم تأسيس وزارة باسم وزارة الشهداء والمؤتلفين في اقليم كوردستان العراق من خلال تشريع قانون رقم (٨) لسنة (٢٠٠٦) وان الاسباب الموجبة لهذا القانون قد وضحته المادة خامساً ما نصه (العمل مع الجهات ذات الاختصاص للاهتمام بالجانب التربوي والتعليمي والثقافي والاجتماعي والصحي والاقتصادي والاعمار لعوائل الشهداء والمؤتلفين ووضع برامج

ومناهج لتطوير ذلك) . [٢٦]

وايضاً ما بينته المادة سادساً من القانون ما نصه (السعي للنهوض بواقع المشمولين بأحكام هذا القانون من خلال تعاون وتنسيق الوزارة مع الممولين الدوليين والمحليين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وفق القوانين النافذة) .

علماً ان تمويل موازنة كردستان من موازنة الحكومة المركزية في بغداد بنسبة ١٧% من حجم تخفيضات الموازنة المركزية وهذا مثار جدل واسع في اوساط السياسيين حيث ان الامم المتحدة سبق وان خصصت بعد عام ١٩٩١ ما نسبته ١٢% لحكومة اقليم كردستان من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء عموماً تتسم الحياة في الاقليم بنوع من الاستقرار الامني وتطور عمل الاستثمار ووجود واضح للاستثمار الاجنبي نتيجة للاستقرار الامني .

٤- مؤسسة الشهداء السياسيين في العراق :

تم تشريع قانون مؤسسة الشهداء السياسيين في العراق في البرلمان العراقي بموجب قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل ، ويهدف القانون الى معالجة فئة اجتماعية قد لحقها الظلم جزاء العمل السياسي ويهدف القانون من خلال عمل مؤسسة الى تعويض ذوي الشهداء السياسيين وشمولهم بالرعاية الاجتماعية والصحية والاقتصادية والعلمية وتعتبر هذه المؤسسة احدى مؤسسات العدالة الانتقالية التي تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي وقد بلغ عدد الشهداء الذين تم توقيعهم حوالي ٥٠٠٠٠٠ خمسون الف شهيد لحد الان ويمكن ايجاز اهداف المؤسسة بالاتي : [٢٧]

١- تهدف المؤسسة الى تقديم الرعاية الى ذوي الشهداء .

٢- توفير العديد من الامتيازات للفئات المشمولة بأحكام هذا القانون من خلال التنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في مختلف مجالات الحياة .

٣- توفير فرص العمل الدراسة الملائمة لهم بما يتناسب كفاءاتهم ومنحهم الاولوية في ذلك.

٤- تقديم التسهيلات والمساعدات التي تمكنهم من تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم ولعوائلهم في المجالات الاقتصادية والقانونية والرعاية الصحية والكفالة الاجتماعية وجميع المجالات الاخرى.

٥- تمجيد الشهادة والتضحية والفداء وقيمهما في المجتمع وتخليدها ممن خلال فعاليات سياسية واجتماعية في مجالات الثقافة والفنون ووسائل الاعلام المختلفة .

ويهدف قانون مؤسسة الشهداء الى معالجة الوضع العام لذوي الشهداء الى معالجة الوضع العام لذوي الشهداء وتعويضهم مادياً ومعنوياً بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدمها الشهداء والمعاناة التي لقيها ذووهم بعد استشهادهم . [٢٨]

وفي ادناه جدول يوضح عدد الشهداء في كل محافظة من محافظات العراق حسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء للفترة من ٢٠٠٧/٧/٧ ولغاية ٢٠١٢/٦/١ .

جدول (١) عدد الشهداء في المحافظات

المديرية	عدد الشهداء
مديرية شهداء البصرة	٦٤٠٤

مديرية شهداء بابل	٤٤٧٢
مديرية شهداء النجف	٤٧٠٤
مديرية شهداء بغداد	٩٠١٣
مديرية شهداء كربلاء	٣٣٤٢
مديرية شهداء ذي قار	٣٣٠٠
مديرية شهداء ميسان	٢٢٨٩
مديرية شهداء الديوانية	٢١٥٤
مديرية شهداء واسط	١٢٢٣
مديرية شهداء كركوك	١١٣٠
مديرية شهداء المثنى	٨٩٥
مديرية شهداء صلاح الدين	٦٦٢
مديرية شهداء ديالى	٥٨٩
مديرية شهداء نينوى	٥٦٥
مديرية شهداء الأنبار	١٢٦
المجموع	٤٠٨٦٨

المصدر جهاز المركزي للإحصاء/ المسح الشامل لعوائل الشهداء للفترة من عام ٢٠٠٧- ٢٠٠١٢

الحالة المعاشية لذوي الشهداء قبل عام ٢٠٠٧ :

من خلال المسح الاحصائي للجهاز المركزي للإحصاء تبين ان عدد عوائل الشهداء المعدمة (فقيرة جداً) هي (١٣٠١٦) عائلة اي بنسبة ٣٩.٣% من العوائل في حين شكلت العوائل ذات الدخل العالي حسب تقييمهم الذاتي (١%) مما يعكس حالة الفقر بين عوائل الشهداء والذي يتطلب جهد كبير للنهوض بهذه الشريحة التي عانت من الاوضاع المعيشية المتردية وما زالت تعاني كما يوضحها الجدول الاتي :

الشكل (١) التوزيع النسبي لدخل ذوي الشهداء

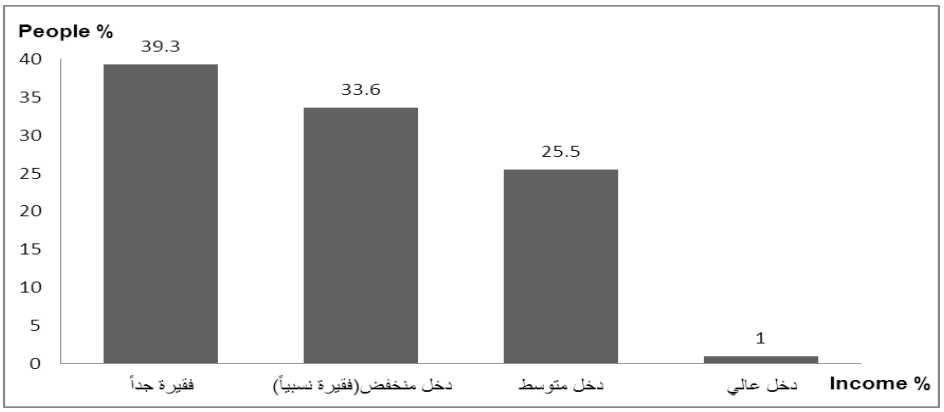

المصدر جهاز المركزي للإحصاء/ المسح الشامل لعوائل الشهداء للفترة من عام ٢٠٠٧- ٢٠٠١٢

وبعد تاريخ ٢٠٠٧/٧/٧ تاريخ بدء العمل بقانون مؤسسة الشهداء الرقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ تم منح عوائل الشهداء الذين تم توثيق معاملاتهم مبلغ (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة الف دينار عن شهر تدفع لهم على شكل منح كل ثلاثة اشهر اي ما مجموعه مليون ونصف لكل عائلة شهيد لها شهيد واحد اما اذا كان لدى العائلة اكثر من شهيد فيكون مقدار المنحة ٧٥٠ الف دينار عن كل شهر اي كل ثلاثة اشهر مليونان ومئتان وخمسون الف دينار واستمر الحال حتى عام ٢٠٠٩ حيث تم اقرار قانون التقاعد لعائلة الشهيد ومقداره (٦٠٠) الف دينار والعائلة التي لديها اكثر من شهيد تستلم راتب ونصف اي (٩٠٠) الف دينار ويلاحظ ان متوسط دخل الفرد لعائلة الشهيد يكون منخفض نتيجة توزيعه حصص متساوية على الورثة والمشمولين

بأحكام القانون .

مؤشرات الدخل والانفاق لعوائل الشهداء

الجدول الاتي يبين التوزيع النسبي لدخل عوائل الشهداء ويشير الى نسبة العوائل التي لديها مصدر دخل ، ومتوسط الدخل الشهري ، والى متوسط الانفاق الشهري، وذلك قبل تأسيس مؤسسة الشهداء.

جدول (٢) التوزيع النسبي للدخل لعوائل الشهداء حسب المحافظات

المحافظة	نسبة العوائل التي لديها مصدر دخل	متوسط الدخل الشهري للعائلة الف دينار	متوسط الانفاق لشهري للعائلة الف دينار
نينوى	٩٨.٠٠	٧٩٩.٠	٧٣٠.٦
كركوك	٩٧.٢	٧١٤.٣	٦٥٩.٩
ديالى	٩٦.٤	٧٦٩.٣	٧٤٨.٨
الانبار	٨٧.٤	٥٩٧.٣	٨٤٥.٥
بغداد	٨٩.٦	٦٩٥.٤	٨٣٢.٠
بابل	٨٧.٣	٧١٩.٦	٧٣٨.٤
كربلاء	٩٦.٢	٧٠١.٦	٦٥١.٣
واسط	٨٩.٩	٨٣٣.١	٩٥٥.٣
صلاح الدين	٨٧.١	٧٩٦.٤	٨٣٤.١
النجف	٩١.٧	٦٩٥.١	٧١٤.٣
القادسية	٩٦.٧	٦٩٤.٦	٧٧٩.٩
المثنى	٩٨.٦	٨١٨.٩	٨٤٨.٢
ذي قار	٩١.٩	٦٨٦.٣	٧٩٦.٢
ميسان	٨٥.٤	٧٥٤.٥	٨١٠.٦
البصرة	٨٩.٤	٧١٠.٤	٨٣٣.٦
	٩١.٢	٧١٦.٠	٧٨٣.٢

المصدر جهاز المركزي للإحصاء/ المسح الشامل لعوائل الشهداء للفترة من عام ٢٠٠٧- ٢٠٠١٢

العوائل التي اشارت بوجود دخل لدى العائلة اعتمدت بذلك على الراتب التقاعدي الذي تمنحه المؤسسة لعائلة الشهيد ومقداره (٦٠٠) الف دينار والعائلة التي لديها اكثر من شهيد تستلم راتب ونصف اي (٩٠٠) الف دينار لذلك يلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من الدخل منخفض ، اما الانفاق فكان في معظم الاحيان مساوي للراتب التقاعدي للشهيد .

الشكل (٢) التوزيع النسبي لأهم منح المؤسسة (%)[٢٩]

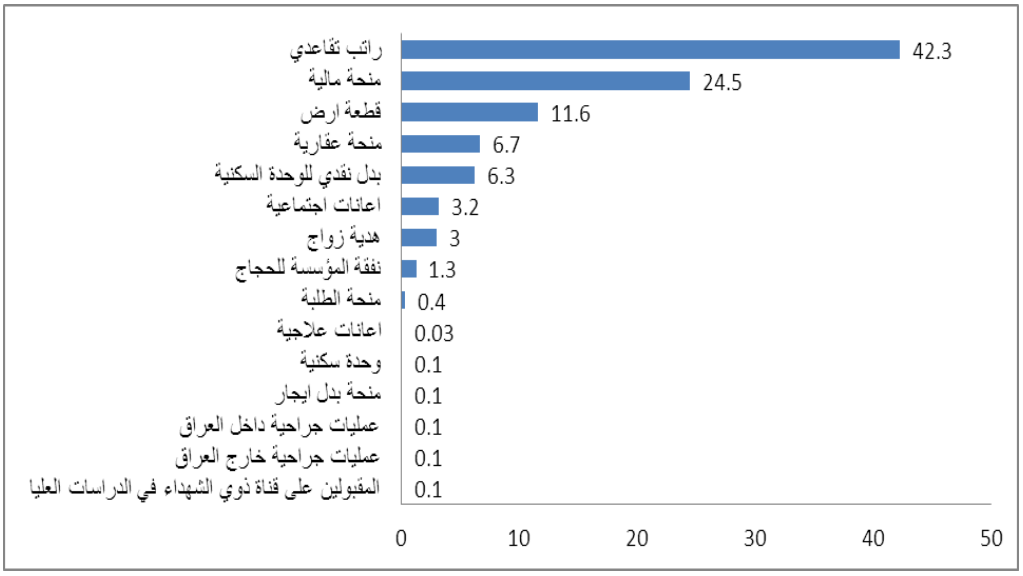

المصدر جهاز المركزي للإحصاء/ المسح الشامل لعوائل الشهداء للفترة من عام ٢٠٠٧- ٢٠١٢

وتبين من خلال الجدول ان افضل فقرة في نشاطات المؤسسة هي فقرة منح الراتب التقاعدي ، وان هنالك ضعف في اداء المؤسسة في جانب الرعاية العلمية والصحية والسكن .

عدد عوائل الشهداء التي تلقت المساعدة حسب رأيهم بمساهمة المؤسسة في تحسين ظروفهم المعاشية كما يبينه الجدول الاتي [٣٠] :

جدول (٣) المساعدات المقدمة لعوائل الشهداء حسب المحافظات

المحافظة	ساهمت بشكل جيد	ساهمت نوعاً ما	لم تساهم	المجموع
نينوى	٣٩	١٣٣	١٣٢	٣٠٤
كركوك	١٣٧	٣٠٣	٧١	٥١١
ديالى	١٢	١٢٥	١٣٢	٢٦٩
الانبار	٠	١١	٨٤	٩٥
بغداد	١١١	١١١٦	٧١٠	١٩٣٧
بابل	٤٤	٤٢٦	٣٦٩	٨٣٩
كربلاء	٩٩	١٥٠٠	٦١٨	٢٢١٧
واسط	١٤	٦١٣	١٥٩	٧٨٦
صلاح الدين	١٣	٢٣٨	١٢٣	٣٧٤
النجف	٢٣	١٣٥٧	٧٣٥	٢١١٥
الديوانية	١٣	٦٥٩	٣٣٧	١٠٠٩
المثنى	٩	٨٤٩	١٦	٨٧٤
ذي قار	٩	٢٣٥	٣٨٢	٦٢٦
ميسان	١٣	٤١٠	٢٦٠	٦٨٣
البصرة	٤٨	٨٤٨	٨٠١	١٦٩٧
المجموع	٥٨٤	٨٨٢٣	٤٩٢٩	١٤٣٣٦

المصدر جهاز المركزي للإحصاء/ المسح الشامل لعوائل الشهداء للفترة من عام ٢٠٠٧- ٢٠١٢

يفسر هذا التباين في اراء ذوي الشهداء عن تحسين ظروفهم المعاشية هو عدد افراد الاسرة فكلما كان عددها كبيراً كلما انخفض متوسط نصيبه من الدخل الممنوح لأسرة الشهيد البالغ (٦٠٠ الف دينار للشهيد الواحد) و (٩٠٠ الف دينار لأكثر من شهيد) .وبما ان توثيق معاملات الشهداء عملية مستمرة سواء كان حسب قانون مؤسسة الشهداء الرقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ وقد وصل عدد الشهداء حوالي (٥٠) الف، او توثيق شهداء الارهاب الذين وصل عددهم حوالي (٥٠٠) الف شهيد ، مما يفسر ظاهرة ازدياد النفقات العامة ، والتحويلية بصورة خاصة، وفيما يلي بيانات رقمية على مدى تطور حجم النفقات العامة في العراق وفقاً لبيانات وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية للفترة من ٠٠٣ عام ٢– ٢٠١١ (مليون دينار) .

جدول (٤) زيادة النفقات العامة

السنة	النفقات
٢٠٠٣	٤٩٠١٩٦١
٢٠٠٤	٣١٥٢١٤٢٧
٢٠٠٥	٣٠٨٣١١٤٢
٢٠٠٦	٣٧٤٩٤٤٥٩
٢٠٠٧	٣٩٣٠٨٣٤٧
٢٠٠٨	٦٧٢٧٧١٩٦
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩٧٢١
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٥

المصدر/ بيانات وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية للفترة من عام ٠٠٣ ٢– ٢٠١١ (مليون دينار) .

يشير الجدول السابق الى ظاهرة زيادة النفقات العامة للفترة من عام (٢٠٠٣ – ٢٠١١) بأستثناء عام (٢٠٠٩) حيث انخفضت النفقات العامة من (٦٧) ترليون الى (٥٥) ترليون وذلك بسبب تداعيات انخفاض اسعار العائدات النفطية مما اثر على حجم الموازنة العراقية عام (٢٠٠٩)، وبالتالي انعكاسه على حجم النفقات العامة .

خلاصة البحث :

١- ان هناك الكثير من العوائل المتضررة لم يتم توثيق شهدائها لحد الان بسبب هجرة هذه العوائل الى الخارج ولم تعود الى البلاد لحد الان .

٢- انخفاض حجم التخصيصات في الموازنة العامة المخصصة لمؤسسة الشهداء ، وبحسب هذه التخصيصات بمقارنتها مع عدد الشهداء الذين سيتم تعويضهم بفرض ثابت عملية التوثيق فأنه سيتم تعويض هذه العوائل عام ٢٠٢٥ ، فضلاً عن ان الكثير من ذوي الشهداء اباء وامهات واخوات هم من كبار السن ومتوسط الاعمار ويحتاجون الى تقديم الرعاية الاجتماعية بمختلف انواعها الصحية والسكن على وجه الخصوص ، مما يجعل من مهمة المؤسسة صعبة ومتلكئة .

٣- اليه توزيع الراتب التقاعدي لذوي الشهيد تجعل العوائل ذات العدد الاقل اكثر استفادة من العوائل التي تتكون من عدد اكبر فتقسيم الراتب (٦٠٠) الف دينار على عائلة عدد افرادها (٢) اثنين تكون حصة الفرد منه (٣٠٠) الف دينار بينما اذا كان عدد افراد الاسرة (-١٠) فتكون حصة الفرد منه (٦٠) الف دينار فقط، مما يعمق من حالة التفاوت في الدخول داخل نموذج ذوي الشهداء ، مما يؤدي عموماً الى زيادة حدة التفاوت بين فئات المجتمع العراقي عموماً .

٤- تبين من خلال بيانات المسح الشامل للجهاز المركزي للأحساء ضعف اداء المؤسسة في جانب الرعاية الصحية والسكن والجانب العلمي مقارنة بعدد ذوي الشهداء المستحقين لهذه الرعاية .

٥- نظراً لوجود عدد كبير من ذوي الشهداء المتضررين فأن الحكومة كسلطة تنفيذية والسلطات التشريعية معنية بإيجاد التخصيصات المالية الكافية لمعالجة موضوعة ذوي الشهداء من خلال تشريع مالي وهو تخصيص ميزانية غير اعتيادية تكفل توفر الاموال الكافية للنهوض بواقع ذوي الشهداء كأحدي مؤسسات العدالة الانتقالية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعيين .

المصادر :

١- العمري، هشام محمد / اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية / الجزء الاول – جامعة بغداد – ١٩٨٨ ص ٢٣-٢٥ .

٢- العمري ، هشام محمد ، مصدر سابق ، ص ٢٥ – ٢٦ .

٣- كريم سمير الكناني / هيكل النفقات العامة www-univsul .com

٤- العمري، هشام محمد / مصدر سابق / ص ٣٢ .

٥- الصكبان، عبد العال / كتاب موجز في المالية العامة / ط١ / عام ١٩٦٣ – جامعة بغداد – شرقية الطبع والنشر الاهلية – ص٥٩ .

٦- الصكبان ، عبد العال / مصدر سابق / ص ٦٠ .

٧- العمر ، صلاح نجيب / اقتصاديات المالية العامة / ط ١ / مطبعة العاني / بغداد / ١٩٨١ / ص ٢٥١ .

٨- كريم سمير الكناني / مصدر سابق .

٩- كريم سمير الكناني / مصدر سابق .

١٠- العمر ، صلاح نجيب / مصدر سابق / ص ١٧١ .
١١- العمر ، صلاح نجيب / مصدر سابق / ص ١٨٣ .
١٢- الصكبان ، عبد العال / علم المالية العامة / ط ٢ / دار الجمهورية / بغداد / ١٩٦٦ / ص ١٠٩ .
١٣- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد / اقتصاديات المالية العامة / ط٢ / جامعة المنصورة / مصر /عام ١٩٦٦ / ص ٦٥ .
١٤- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد / مصدر سابق / ص ٦٦ .
١٥- العمر ، صلاح نجيب / مصدر سابق / ص ١٧٩ .
١٦- شبكة البناء المعلوماتية www.annbaa. org/nbanews/69 .
١٧- ويكبيديا الموسوعة الحرة / توزيع الدخل القومي / ariwikipedia.org/wiki
١٨- المصدر السابق .
١٩- المصدر السابق .
٢٠- يسرى مهدي حسن / اثر السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي / رسالة دكتوراه ١٩٩٥ / جامعة بغداد ص ٥٧ .
٢١- يسرى مهدي حسن / مصدر سابق / ص ٥٧ .
٢٢- هشام حنظل عبد الباقي دراسة تطبيقية على مملكة البحرين ص ١٥ مصدر أنترنيت .
٢٣- المصدر السابق / ص ٢٣ .
٢٤- ويكبيديا الموسوعة الحرة / ايران / ariwikipedia.org/wiki .
٢٥- وزارة المجاهدين (الجزائر) www.m-moudjahidine-dz .
٢٦- ويكبيديا الموسوعة الحرة / كردستان العراق / ariwikipedia.org/wiki .
٢٧- قانون مؤسسة الشهداء الرقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ .
٢٨- المسح الشامل لشهداء العراق عدا اقليم كردستان الموثقين لدى مؤسسة الشهداء للفترة من ٢٠٠٧/٧/١ لغاية ٢٠١٢/٦/١ اصدار تموز (الجهاز المركزي للإحصاء) .

Public expenditures transferring and its role in the redistribution of income with particular reference to the experiences of elected

Abstract:

After the success of the reforms Keynesian save the capitalist system from collapse and to apply the concepts of state intervention in economic activity in order to revive aggregate demand to achieve the purposes of macro-economic policies which draw their scope of economic (John Keynes) theory of effective demand, which created the new role of the state away from the classical concepts. Valley transmission role of the State of (State Guardian) to the process of state overlapping that increased and social functions have become responsible for raising the standard of living of classes with limited incomes, in particular, and the rest of the classes in general, through the expansion of the delivery of public services, including the costs of manufacturing the social face of disease, disability and aging and unemployment.

Has expanded the size of these expenses in the Iraqi economy after 2003 as a result of the requirements of the process of economic justice have been through parliamentary legislation to establish a number of ministries, agencies, and institutions such as the Ministry of Human Rights and the Ministry of Displacement and Migration and the issue, justice and institutions of the martyrs and political prisoners in order to achieve social balance and achieve social justice in Iraqi society. Became the state is responsible for the fight against economic and social underdevelopment by creating the necessary capital and customizations to achieve adequate placed economic and social development and restoring the balance between community groups. And expenses Manufacturing government are subject to factors outside the scope of economic analysis, such as political factors and ideology that relate to spending on social services and used government authority Finance to maintain its control over the state, either through tax policy or through public expenditure, as happened during the Great Depression of the world for the period (1929 - 1933), which increased unemployment that has become there armies of the unemployed, the hungry and the coup that threatened the capitalist system and its termination as a state.

Keywords: (Public Expenditure, National income.\transferring income- income aids –martyrs foundation)